انعكاسات (مستتبعات) الأنفاق العسكرى على القطاع الصناعى والتنمية الاقتصادية (مع إشارة خاصة للهند ومصر)(*)

للدكتور : محمد رئيف مسعد(**)

مقدمـــــة :

تشهد الفترة الحالية تزايد الانفاق العسكرى فى البلدان النامية بمعدلات كبيرة ، يدل عليـه تزايد أرقام ميزانيات الانفاق العسكرى والاتجاه التصاعدى المستمر لتزايد الأعباء الدفاعية متمثلة فى ارتفاع نسبة الانفاق العسكرى إلى الناتج (الدخل) المحلى الاجمـالى . ولأهميـة التنميـة الاقتصادية للبلدان النامية فإن محاولة دراسة القنوات (المجالات) التى يمكن أن يؤثر بها الانفاق العسكرى على التنمية الاقتصادية فى تلك البلدان تصبح من الأمور الحيوية والضرورية لاقتصادياتها .

ولقد أوضحت كثير من الدراسات القياسية أن ارتفاع عبء الدفاع (نسبة الانفاق العسكرى إلى الناتج المحلى الاجمالى) يقلل من الميل المتوسط للادخار عن طريق التقليل من (إنقاص) إنتاج السلع العامة المخصصة للاستهلاك الجماعى وبالتالى تدفع لزيادة الانفاق الاستهلاكى الخاص ، كما يقلل من نصيب الاستثمار فى الناتج المحلى الإجمالى عن طريق تخفيض (إنقاص) الطاقة الاستيعابيه ، يزيد من العجز فى الميزان التجارى من خلال واردات قطع الغيار والمعدات العسكرية المتطورة ، ويقلل من تكوين رأس المال البشرى وذلك بتخصيص الموارد النادرة بعيداً عن الإنفاق على التعليم العام والصحة .

ومن الواضح أن كل هذه العوامل لها آثار سلبية على النمو وتعوق العملية التنموية .

من ناحية أخرى ، يتفق كثير من الباحثين فى هذا المجال على أن للانفاق العسكرى مجموعة تأثيرات هامة تنعكس بشكل اساسى على التنمية فى البلدان النامية .

(*) ملخص للبحث المنشور بالانجليزية فى هذا العدد .

(**) استاذ الاقتصاد / كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة القاهرة .

وبـافتراض أن الإنفاق العسكرى وعبء الدفاع يتحددان بناء على مجموعة من المتغـيرات الخـارجيـة ولأسباب إستراتيجيه ، فيكون من المفيد أن نتعرف على طبيعة القنوات التأثيريه .. للإنفاق العسكرى وآثارها على التنمية فى البلدان النامية ، ومن ثم يكـون الهـدف الرئيسى من البحث هو دراسـة طبيعة ومدى قنوات التأثير الاقتصادية للإنفاق العسكرى فى البلدان النامية .

اقسام الدراسة :

تتكون الدراسة من أربعة أقسام وذلك على النحو التالى :

القسم الأول : يتناول قنوات التأثير او الآثار المصاحبة للانفاق العسكرى .

وفى هذا الصدد قسمت تلك الآثار إلى ثلاثة مكونات رغم وجود علاقة تداخل وتشابك بينها :

اولا : إذا كانت هناك طاقة غير مستغله ورأس مال معطل فإن البنيان الصناعى العسكرى يمكن أن يستخدم لتوفير طلب فعال ، والتشابكات بين هذا البناء والقطاعات الإنتاجية فى الاقتصاد سوف تحفز الإنتاج الصناعى .

ثانيا : من خلال تكوين المهارات الجديدة ، وتوفير الخبرات الادارية والتنظيمية والأبحاث والتدريب يمكن إدخال التقدم التكنولوجى إلى الاقتصاد وهذا سوف ينقل دالة الانتـاج لوضع افضل (أعلى) وهذا مرة اخرى يساعد الانتاج الصناعى .

ثالثـا : وأخـيرا سوف يوجد دور إيجابى من وراء الإنفاق العسكرى من خلال ما يسمى او يطلق عليه بالأثر التحديثى حيث تعمل المؤسسة العسكرية على تغيير سلوك الناس وتوجهاتهم من تلك التى كانت سائدة فى المجتمعات ماقبل الصناعية إلى تلك التى تتلاءم مع بيئة اكثر تصنيعا .

هذا العامل الثالث ولاشك مهم ولكنه ظاهرة اجتماعية ثقافية يصعب تقديرها كميا بإصطلاحات اقتصادية ، لذا من المستحسن أن تترك معالجتها لفروع المعرفة الاخرى ذات الصلة .

الأثران الأول والثانى من الواضح انهما مرتبطان بالتنظيم الاقتصادى وهما اللذان يعنياننا هنا . وفيما يلى سوف نركز فقط على قنوات التأثير (**الفوائد المصاحبه للانفاق** العسكرى) الاقتصادية فى شكل :

١ ـ إيجاد (توفير) طلب فعال .
٢ ـ زيادة الإنتاجية عن طريق التقدم التكنولوجى .

المساهمة الرئيسية لقنوات التأثير تلك تنتج من البناء الصناعى العسكرى وسوف تتركز تلك التأثيرات على النشاط الصناعى فى البلد بشكل عام والنشاط الصناعى المتخصص على نحو خاص .

هذه التأثيرات ليست بظاهرة عامة أو عريضة ، حيث تشير الدراسات القياسية المقطعية لعينة من ٥٠ دولة نامية وعينة أخرى خاصة بـ ١٧ دولة عربية لبيانات الاستثمار (نصيبه من الناتج المحلى الإجمالى) ، معدلات النمو السنوية المتوسطه للناتج المحلى الاجمالى والعبء العسكرى والدخل القومى الحقيقى خلال الفترة (١٩٧٠ ـ ١٩٧٩) أن للانفاق العسكرى أثرا سلبيا على تكوين رأس المال المحلى . ومع ذلك فمازال هناك آثار إيجابية على الصناعات المتخصصة مثل (المنتجات المعدنية والآلات) حيث التشابكات فيها عالية ؛ لذا سوف نركز على تلك القطاعات فقط لتبيان طبيعة ومدى قنوات التأثير الاقتصادية (الفوائد المصاحبة) للإنفاق العسكرى .

وقبل تناول تلك الآثار سوف نحاول أن نلقى الضوء على بعض الجوانب المتعلقة بأسباب الإنفاق العسكرى فى البلدان النامية وهو ماعالجناه فى القسم الثانى من الدراسة .

القسم الثانى :

وفيه عرضنا للملامح المميزة لمنازعات الدول النامية وعبء الدفاع وبالتالى أسباب الإنفاق العسكرى فى تلك الدول . ومنه خلصنا إلى أن :

١ ـ معظم الإنفاق العسكرى فى البلدان النامية يتعلق بالمنازعات الإقليمية مع أهداف إستراتيجية جغرافية محدودة . مثل المنازعات بين (إيران والعراق) ، (الهند والباكستان) ، (فيتنام وكمبوديا) ، (تركيا واليونان) ، (ليبيا وتشاد) .

٢ ـ إن متخذى القرار سوف يتأثرون بالحاجة الموضوعية إلى الأمن الذى يعتبرونه مناسبا أو ملائما . وجذور مشكلة الأمن ربما تكون داخلية مثلا (العصيان المحلى ضد الحكومة كما فى جنوب افريقيا) ، حرب اهليه (كما فى نيجيريا ولبنان) أو حركات مناهضة (كما فى باكستان وبنجلادش وسيرلانكا) وعلى العكس يمكن أن تنشأ مشكلة الأمن بسبب عوامل خارجية . وحتى لو بقى التهديد الخارجى كما هو

فالبلد سوف تعمل على تدعيم أمنها لذا سوف نفترض أن الأمن والتهديد لهما تأثير مستقل على دالة رفاهية البلد .

٣ - رغم معاناة الدول النامية من قصور الموارد وهو مايتطلب منها أن تكون أكثر حرصا فيما يتعلق بتوليفة أو تركيبة الإنفاق دفاع / مدنى ، فإنه رغم ذلك نجد أن الانفاق العسكرى يتأثر بشكل واضح بعوامل إستراتيجية كالحاجة إلى الأمن ومواجهة التهديدات .

ونظرة سريعة على بعض البيانات الخاصة بالهند فى نزاعها مع الباكستان ومصر مع إسرائيل . يتبين أن التهديدات بنشوب الحروب واعتبارات الأمن كانت من أسباب زيادة نسبة الإنفاق العسكرى إلى الناتج المحلى الإجمالى (زيادة العبء العسكرى) مما يدل على أن الإنفاق العسكرى (نفقات الدفاع) يتأثر بشكل أساسى بعوامل أمنية إستراتيجية وغير اقتصادية .

وعلى ذلك ، ولغرض البحث يمكننا أن نعتبر أن الانفاق العسكرى يتحدد أولا (وفقا لاحتياطات الأمن والتهديد) ثم بعد ذلك يمكن التعرف على مجموعة الفوائد المصاحبة له ذات الأبعاد الاقتصادية وتحليلها (إن وجدت) .

وبناء علية سوف نحاول أن نتعرف على ، ونحلل الآثار المصاحبة للإنفاق العسكرى على البنيان الصناعى ، ولكن من الصعب إعطاء نتائج عملية للبيانات المقطعية للاقتصاديات المختلفة ما دامت هياكلها الصناعية تتباين بشكل واضح ، لذا فإن دراسات الحالة تعتبر هامة . وفى بحثنا استخدمنا بيانات من الهند ومصر لهذا الغرض ووضحنا سبب اختيار هذين البلدين .

القسم الثالث :

فى هذا القسم حاولنا أن نبين من خلال تكوين نموذج قياسى تأثير الانفاق العسكرى على بعض الأنشطة الصناعية المختارة وهى :

المعادن الأساسية ، المنتجات المعدنية ، الآلات غير الكهربائية ، الآلات الكهربائية ووسائل النقل ، وهى تسمى بالقطاعات ذات الصلة بأنشطة الدفاع .

وباستخدام بيانات سلاسل زمنية لكل من الهند ومصر والمتعلقة بالقيمة المضافة فى الصناعات المذكورة ، والإنفاق العسكرى ، حاولنا أن نختبر الغرض التالى : هل للإنفاق

العسكرى اثر إيجابى معنوى على تلك الصناعات (مجموعة المعادن والصناعات الهندسية) أم لا .

ولقد تبين من تقديرات ومعنوية معالم النموذج أن الإنفاق العسكرى تأثيره ضعيف وغير معنوى على إنتاج الصناعات المشار إليها ويمكن إهماله .

وفى القسم الرابع (الخاتمة) :

عرضنا فيه لأهم النقاط التى تناولناها فى الأقسام الثلاثة السابقة ، وأهم النتائج ، التى تتلخص فى أن الإنفاق العسكرى ارتباطه ضعيف ، أو ليس له ارتباط بأهداف التنمية .

* * *

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCHES & STUDIES
نشر العلم إخاء الشعوب العربية